

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

احمد ابو الغنم ، غازي عازر ، كامل الحباشنه ، فوزي العمري

المميز ضدها

المميز

آمنه حافظ ابراهيم حتامله

مساعد النائب العام / اربد

وكيلتها المحامي منال سعيان

بتاريخ ١٦/١٢/٩٩ قدم هذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق اربد رقم ٩٩/٩٧٢ بتاريخ ١٢/١٢/٩٩ والقاضي بفسخ القرار
المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق اربد بتاريخ ٢٨/٦/٩٩ بالقضية رقم
٩٩/٩٨٤ من ناحية مقدار التعويض والزام الجهة المستملكة وزارة التربيه
والتعليم ممثله بالمحامي العام المدني بتأدية مبلغ ١٤٧٨٤ ديناراً للمدعيه (المميز
ضدها) كتعويض عادل عن قطعة الارض موضوع الدعوى المستملكة يضاف
لهذا المبلغ فائده سنويه بنسبة ٩٪ تسرى بعد مرور شهر من تاريخ اكتساب الحكم
الدرجة القطعيه مع تضمينها الرسوم والمصاريف التي تكبدتها المدعيه (المميز
ضدها) في مرحلتي التقاضي ومبلغ ٧٥٠ ديناراً اتعاب محاماه عن هاتين
المرحلتين .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٩٥

رقم القرار :

ويتلخص التمييز بالسببين التاليين :-

١ - لقد ورد في لائحة الدعوى ان اسم المدعيه هو آمنه حافظ ابراهيم حتامله في حين ورد اسمها في سند التسجيل ومخطط الموقع والترسيم آمنه حافظ الابراهيم حماد وإزاء هذا الاختلاف في الاسم فقد كان على المحكمة ان تقضي ببرد الدعوى .

٢ - تقديرات الخبراء جاءت مجحفه بحق الخزينه وان الاسعار الدراجه في ذات الموقع اقل بكثير مما توصل اليه الخبراء .

وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداوله قانوناً :-

وعن السبب الأول نجد ان اسم المدعيه قد ورد بلائحة الدعوى آمنه حافظ ابراهيم حتامله بينما ورد اسمها في سند تسجيل قطعة الارض رقم ٤٧٦ موضوع الدعوى آمنه حافظ الابراهيم حماد .

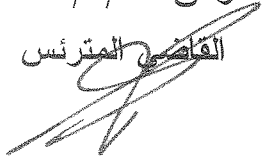
وحيث ان هذا الطعن يتعلق بالخصومه وهي من النظام العام ويجوز اثارته في اية مرحله . ويتبين لنا ان اسم المدعيه الوارد في لائحة الدعوى يختلف عن اسمها في سند التسجيل . وقد كان على محكمة الاستئناف ان تزيل هذا التناقض في الاسم وتتأكد من ان المدعيه هي نفسها مالكة لقطعة الارض .

وحيث انها لم تفعل فإن هذا السبب يرد على القرار المميز ويتعين نقضه .

وعليه ودون حاجة لبحث باقي اسباب التمييز في هذه المرحلة نقرر نقض
القرار واعادة الاوراق لمصدرها للسير بها على هدى ما بيناه اعلاه واصدار
القرار المناسب .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ربيع اول سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٥/٦/٢٠٠٠

القاضي المترئس



عضو



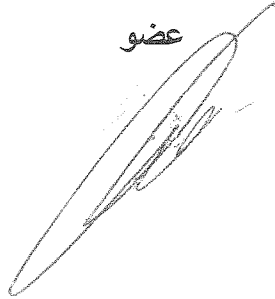
عضو



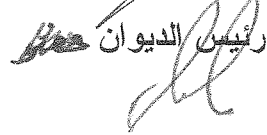
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق

م ض